د. بن عزة محمد أمين
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

زوهري جليلة
جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

مداخلة بعنوان:

واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني.

دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

الملخص:

إن إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية فعالة يتطلب استخدام نظام تسوية إجمالية لكافة القطاعات الاقتصادية، كما يستوجب على المصارف الجزائرية الاستعداد لاستقبال هذه التقنية من خلال تحديث إداراتها، وتحديث خدماتها (توسيع استخدام بطاقات الائتمان، والنقود الإلكترونية، وتوسيع شبكة الإنترنت مع إدخال نظام البثADSL). فضلاً عن تطور الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية الكترونية في المجتمع.

Résumé :

La création d'un réseau électronique bancaire efficace nécessite l'utilisation d'un système d'égalité globale des secteurs économique, les banques algériennes sont aussi appelé de se préparer à insérer cette technique à travers la modernisation de son administration et ses services (extension l'utilisation des cartes bancaires et le réseau d'internet système ADSL).en plus de développer l'information bancaire en participant à la diffusion de la culture bancaire électronique dans la société.

مقدمة:

لقد شهد تطور الأنظمة النقدية والمصرفية بعد الأزمة الإقصادية والنقدية العالمية الكبرى (1933/1929) تغيرات متسارعة وحاسمة، خاصة بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية وظهور بوادر بناء نظام نقدي دولي جديد جراء عقد اتفاقية بريتون- وودز حيث ظهرت أدوات نقدية تدار وفق آليات وقواعد جديدة دعمها التطور الحاصل في مجال الإلكترونيات الدقيقة (MICRO ELECTRONICS) الذي استغل في المجال الخاص بعرض الخدمات المصرفية وكذا المبادلات التجارية، خاصة وأن المؤسسات المالية حاليا تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية.

وفي ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ في الحسابات التسيير المستمر في أوضاع السوق وتعتمد على شبكة من الاتصالات كما أنه أضحى لازماً عليها على غرار ما تشهده الساحة المصرفية من تحديث أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة حتى ترقى إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي من أجل مواكبة عصرنة التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، وهو الأمر الذي يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو موقع الجهاز المصرفي وسط هذا التطور في أنظمة الدفع الإلكتروني التي أصبحت ضرورة في تسهيل الوساطة المالية؟

سنحاول الإجابة على هذا الأشكال عن طريق دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع سيدي بلعباس من خلال عرض موجز لأهم الوسائل الحديثة المستعملة على مستوى البنك، أهميتها وانعكاساتها.

1/ الأنظمة الكلاسيكية والحديثة للدفع.

أ- تعريف وسائل الدفع (1).

إن وسيلة الدفع تمثل وسيلة للقرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حالياً وإعادة استرجاعها في المستقبل، وعلى العموم فإن اختيار وسيلة الدفع، التي تكون إما نتيجة إبداع اجتماعي أو نتيجة إبداع النظام الذي يصدرها يجب أن يستجيب إلى بعض الشروط وأولها ضرورة القبول الاجتماعي لها، ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع.

ب- أنواع وأشكال وسائل الدفع الكلاسيكية.

إن لوسائل الدفع أشكال عديدة وتحدد لنا عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع، ومن أبرز هذه الوسائل نذكر:

1.النقود(2): تعتبر النقود وسيلة دفع تامة السيولة وهي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع ويمكن تعريفها من حيث وظائفها على أنها شيء يستخدم كوسيط للتبادل كمعيار للقيمة.

2.الشيك : هو من بين وسائل الدفع الكتابية الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود.

فهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه.

- وقد يكون المستفيد شخصاً معروفاً ومكتوب اسمه على الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله.

3.السند الأمر: السند الأمر هو أصلاً ورقة تجارية، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق.

4. السفتجة أو الكمبيالة(3): السفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر فهي عبارة عن ورقة تجارية ,ولكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية ,فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات قيمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين ومن هذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع.

ج- وسائل الدفع الحديثة.

- بعد التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الأنظمة النقدية والمصرفية مع ظهور التجارة الإلكترونية أصبحت وسائل الدفع الحديثة تعتبر هامة في الأعمال المصرفية و إزداد إستخدامها وتحديثها مع التطورات الحاصلة في مجال الإعلام و الإتصال وهذا لما لها من فوائد ومزايا وتتمثل هذه الوسائل في مايلي:

1. **النقود الإلكترونية**(4): تعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى هي المكافأ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها وتكون النقود الإلكترونية على عدة أشكال منها:

أ- **النقود الإلكترونية المبرمجة**:أصبح من الممكن عن طريق استغلال برمجيات معينة من أشهرها برنامج echash استخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الإنترنت ,كما إن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الإلكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد إلكتروني.ولا بد من وجود ثلاثة أطراف :الزبون ,البائع والبنك الذي عمل إلكترونياً عبر الإنترنت وإلى جانب ذلك لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومنفذ إلى الإنترنت، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الإلكتروني.

ب- **المحفظة الإلكترونية** :قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة رقاقة chip)يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه)عبر الإنترنت باستخدام برامج معينة ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية للدفع عبر الإنترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الإلكتروني.

ج- **البطاقات المصرفية**:البطاقات المصرفية أو بطاقة المعاملات المالية، تمكن حاملها من الحصول على النقود، سلع، خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية وتنقسم البطاقات الإلكترونية إلى قسمين:

1- البطاقات غير الائتمانية : وهي التي لها ميزة التقسيط و انتشارها ضئيل.

2- البطاقات الائتمانية أو البطاقات الدائنة: هي التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان(قرض).

د- **الشيكات الإلكترونية(5)**: هو مكافأ للشيكات التقليدية الورقية وهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً يمكن التأكد من صحته الكترونياً وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملف الكتروني آمن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى:

تاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحول إليه.

مزايا الشيك الإلكتروني:

❖يوفر التعامل بالشيكات الالكترونية 50٪من رسوم التشغيل مما يساهم بتخفيض النفقات التي يتحملها حامل الشيك .

❖تتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط مقارنة بالشيكات العادية.

❖إن التعامل بالشيك الإلكتروني يقضي على بعض المشاكل التي كانت تواجه الشيكات العادية مثل الضياع و التأخير.

2. بطاقات الائتمان(6) les carts de Credits:

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية استخدمتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة وهي من أشهر الخدمات المصرفية

الحديثة، و بموجب هذه البطاقات يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من محلات متفق عليها مع البنك على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقات ائتمانا مجانياً يقومون بالسداد خلال 25 يوم من استلام الفاتورة بمختلف المشتريات التي فقام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل البنك في نهاية كل شهر لكل زبون ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الآجال المحددة. وإلاّ فإنه يسدد فوائد قدرها 15٪ في الشهر عند الرصيد المتبقي بعد فوات الآجال المحددة للسداد كما يتقاضى البنك التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها من 3٪إلى 5٪من قيمة المبيعات التي تمت بهذه البطاقات.

3. البطاقة الذكية(7): ظهرت هذه البطاقة بعد المشاكل التي اعترت البطاقة الائتمانية وخصوصاً السرقة والتي اخترعت سنة 1974 وبدأ استخدامها سنة 1981 من طرف شركة FILIPS ثم انتشر استعمالها .

وهي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على برغوث صغير جداً إلكتروني أو ما يسمى Micro (puce) يشكل ذاكرة عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها.

وللبطاقات الذكية قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيداً وتعتبر محفظة نقدية الكترونية كما تعبر عن ناظمة معلوماتية الكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية. وهي اليوم واحدة من أهم وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية والبطاقات الائتمانية الأخرى.

د- أهم الجهات المصدرة للبطاقات الإلكترونية(8):

منذ ظهور البطاقات المختلفة المستخدمة في النشاطات النقدية والمصرفية برزت مؤسسات لها اهتمام بهذا المجال الحيوي في أماكن تمركز النشاط التجاري والمالي ومن أهمها مايلي:

1- **مؤسسة الفيزا العالمية**:ومركزها في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية ويعود تاريخ إنشاء الفيزا عام 1958 وتعتبر أكبر شبكة دولية تعمل في مجال البطاقات الائتمانية، وهناك ما يزيد عن 880 مليون فيزا أصبحت معتمدة في أكثر من 18 مليون موقع في سائر أنحاء العالم، وتصدر ثلاثة أنواع من البطاقات:

❖الفيزا الذهبية. ❖بطاقة رجال الأعمال. ❖بطاقة الفيزا العالمية.

2- **ماستر كارد العالمية** :هي ثاني أكبر شركات للبطاقات الائتمانية في العالم ومركزها في مدينة سانت لويس بنيويورك الأمريكية وبطاقاتها مقبولة لدى 9.4 مليون محل تجاري وبلغ عدد أعضاؤها سنة 1990 حوالي 163 مليون شخص تصدر نوعيين من البطاقات: ❖بطاقة ماستر كارد لرجال الأعمال. ❖بطاقة ماستر العادية.

3- **أمريكان إكسبريس**: وتصدر من مجموعة بنوك أمريكان إكسبريس على مستوى العالم وهذه البطاقات متعددة الاستعمالات التجارية والمالية والنقدية وتصدر نوعين من البطاقات:

❖بطاقة الأمريكان إكسبريس الذهبية. ❖ بطاقة الأمريكان إكسبريس ماسية.

4- **مؤسسات أخرى**: توجد العديد من المؤسسات في العالم تصدر مختلف البطاقات الائتمانية وغيرها، وكل هذه البطاقات ليست واسعة الانتشار عالمياً ومحددة النشاط الذي تقوم به ونذكر منها:

❖ **مؤسسة دايترزكلوب اليابانية** :هي من شركات البطاقة الائتمانية الرائدة في العالم على الرغم من صغر أعداد حملت بطاقتها وتصدر ثلاث أنواع من البطاقات:

❖ بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال.

❖ بطاقات خاصة بالتعاون مع شركات كبرى.

❖بطاقة الصراف البنكي لكافة العملاء .

❖ **مؤسسة ريكاردو الأوربية**: وتعتبر من الشركات الغير معروفة عالمياً وتصدر بطاقات إئتمانية .

❖ **مؤسسة الخليفة بنك**:وهي شركات البطاقة الائتمانية ومقرها الجزائر وتقوم بإصدار نوعين من البطاقات: ❖البطاقة الذهبية. ❖ البطاقة الفضية.

2/ وسائل الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

مما لا شك فيه أن المصارف الجزائرية هي انعكاس للنظام المصرفي المالي وبالتالي انعكاس للنظام الاقتصادي ،فإذا ركزنا الأضواء على النظام المصرفي الجزائري نجد أنه على الرغم مما شهد من تغيرات وتحولات مست القطاع المالي والمصرفي في العالم نتيجة ثورة الاتصالات الحديثة ،وتراجع اللجوء للوساطة ،وكذا تقلص الرقابة والتنظيم ولا يمكن للمصارف القيام بهذا الدور بوتيرة سريعة دون اللجوء للاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة.

ومن هذا وذاك بادرت بعض المؤسسات الجزائرية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والسداد منتشرة في نقاط محدودة على التراب الوطني ،لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن تقديم خدماتها ،بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول أنظمة مستوردة ،غير متوافقة مع خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع لبطاقات المعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل : بطاقات الدفع المتقدمة لخدمات الهاتف وبطاقات السحب من الصارفات الآلية لمؤسسات البريد والمواصلات،والبطاقات البنكية للسحب والدفع.

إن البطاقات المالية المتوفرة حالياً في المؤسسات المالية الحكومية تعتبر غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة الانطلاقة في التجارة الإلكترونية في بلادنا فبالرغم من أنه بإمكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثلاً أن يجعل من بطاقاتها المالية دولية للدفع عن طريق التعامل مع الهيئات المالية الدولية مثل فيزا أو مستر كارد ،إذاً سلامة العمل بين البنوك تتحقق فعلاً إلاّ بإنشاء شبكة لنقل المعطيات على مستوى عال ،وهذا المشروع سعى الجزائر دائماً إلى تحقيقه.

1/ نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR»(1)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الوطنية التجارية العمومية، و قد تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82- 106.

وتم تأسيسه تبعاً لإعادة هيكلة البنك الجزائري حيث تنازل هذا الأخير عن 140 وكالة لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليصبح متربعاً على ما يقارب 354 وكالة على كامل التراب الوطني، 33 فرع، و5 وكالات مركزية (Agence pilotes).

ويقدر رأسمال البنك 33 مليار دينار جزائري.

يتميز البنك بكثافة بشرية عالية جداً تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات ومهندسين وموظفين كما أنه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث أنه صنف :

❖كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية . ❖ثاني بنك على المستوى المغاربي. ❖والمرتبة الرابع عشر على المستوى العربي. ❖تاسع بنك على المستوى الإفريقي.

و احتل المركز 668 في الترتيب العالمي.

2/ الأنظمة الحديثة المستخدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- المودم: تم وضع هذا النوع من الاستخدام للتكفل بالمعاملات ما بين الوكالات ويتم على مستوى كل من الوكالات والمراكز،ويعمل هذا النظام على حماية العمليات والبرامج التي تعالج المعاملات بين الوكالات .

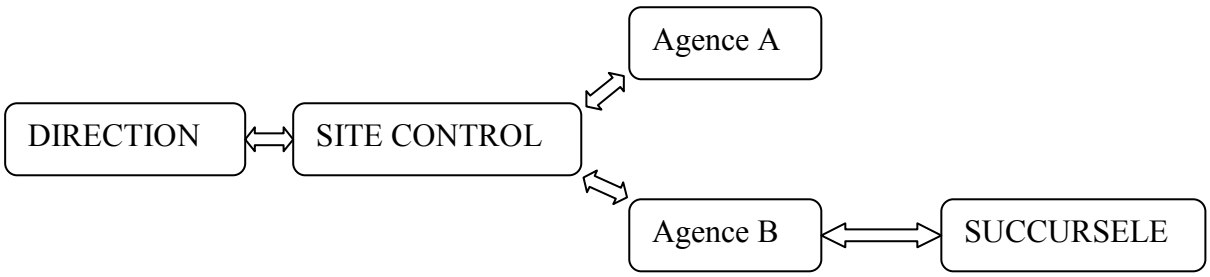

الشكل(01): العمليات بين الوكالة والوكالات الأخرى.

2- نظام SWIFT: شبكة SWIFT للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية : كانت التحويلات الخارجية تتم من خلال اعطاء العميل تعليمات للبنك الذي يتعامل معه بإصدار تحويل خارجي لصالح العميل الخارجي ويتم ذلك بضم قيمة التحويلات من حساب العميل بالعملة المحلية، وإضافة العميل الخارجي لعملة بلده على أن يتحمل المعني بالأمر بطبيعة الحال عمولة التحويل التي يحتسبها البنك.

ومن المزايا التي يتحصل عليها البنك من خلال هذه الشبكة مايلي:

- ✓ السرعة في تحويل الأموال مهما كانت المسافة .
- ✓ السرعة في التعامل بفضل عملية الترميز وفك الترميز المتبع بين البنوك وهذا ما يكسب للزبائن نوع من الخدمة الجيدة.
- ✓ الحماية: حيث أن عملية الارتباط و الاتصال لا تتم إلاّ عن طريق بطاقة ممغنطة وبمساعدة كلمة سر لاستعمال النظام وهذا يعطي للبنك نوعاً من الحماية في تعاملاته.
- ✓ الجاهزية: إن نظام Swift يعمل على مدار اليوم 24/24 سا خلال كامل الأسبوع 7/7 بمستوى عال جداً وهذا ما يكسب البنك نوعاً من الخدمة السريعة المقدمة للزبائن.

3- النقود الآلية: أصبحت النقود الآلية واقعاً في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لان البنك أصبح واع كل الوعي بحكم المنافسة الحادة، فكان لا بد عليه إدخال ثقافة البطاقة ولهذا الغرض وحتى يرافقه شركاء في تجسيد هذا المشروع، فقد أعلن في جوان 2003

مناقصة من أجل كسب حل للعمل بالنقود الآلية بشكل كامل وكان من المتعهدين الذين قبلهم البنك:

Software: aci world wide filial de TSAI وهو من رواد نظام النقود الآلية منذ 1975 والممون للبنوك المشهورة مثل البنك الأمريكي وبنك ONE [USA] ، la société général [France].

HARDWRDE: الرائد العالمي في مجال التمويل بالخدمات الذي أدخل للجزائر لأول مرة،و يمكن لهذا الممول أن يحقق نسبة 99.9999 ٪ من الفاعلية التكنولوجية.

GAB : guichet automatique de banque وهو من الرواد العالميين في التموين بنسبة 54٪من السوق.

و قد أصبح مشروع النقود الإلكترونية عملية حقيقية في الميدان بعد إتمام العقود في 4 فبراير 2004.

1.3– <u>بطاقة الدفع BADR</u> :هي بطاقة وطنية للسحب معمول بها في الشبكة النقدية BADR، تسمح هذه البطاقة لحاملها بسحب النقود وذلك حسب السقف الأسبوعي للسحب المحدد من طرف البنك.

2.3- <u>شكل البطاقة</u> : يتصف شكل البطاقة بما يلي :

❖على واجهة بطاقة السحب :

- نسيج أساسي يبين دهن صخري للطاسيلي بلون الرمل .
- على اليمين في الزاوية رمز BADR .

رقم لبطاقة يتكون من 16 وضعية محددة وفق القاعدة التالية.

003	0	0	3	060	000000	0	

الأرقام الثلاثة الأولى تعرف نظام إرسال البطاقة مثال [003]:BDA

الرقم الرابع: يكون سلسلة الحساب [0]حساب الشيك [200].

الرقم الخامس :يشير بأن هناك جانب مدين مباشر [0].

الرقم السادس:يحدد وظائف البطاقة [سحب أو دفع]

الوضعيات الثلاثة تدل على علام لمقر.

الست أرقام الأخيرة تمثل الرقم التسللي للعميل ويفتح فيه الحساب المفيد.

الرقم الأخير يدل على مفتاح المراقبة.

❖على ظهر البطاقة : الشريط المغناطيسي يحتوي على المعلومات: حامل البطاقة، البنك، استعلامات البطاقة، وشريط أبيض خاص بإمضاء حامل البطاقة.

3.3 – وظائف البطاقة: تسديد المشتريات من السلع والخدمات (الشراء من مختلف المحلات التجارية، فاتورة الفندق أو المطعم) وذلك بمجرد الإمضاء على فاتورة التاجر المشترك في شبكة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتم السحب النقدي من قبل الوكالات البنكية لـBADR .

4.3- إستعمال البطاقة في الموزع الأوتوماتيكي DAB :

- يمكن للزبون استعمال بطاقته لدى مجموع الموزعين للBADR.
- يتكون مبلغ الحساب في حدود المبلغ الأسبوعي المثبت في العقد ويجب أن يكون دائماً بمئات الدينارات يمكن سحب هذا المبلغ في عملية أو عدة عمليات.
- في كل سحب يمنح الجهاز لعميل تذكرة تشير إلى التاريخ الساعة والمبلغ المسحوب هذه التذكرة تعطي إشعار بالحساب المدين.
- من اللازم إدخال الرمز السري بطريقة صحيحة لأجل قبول الآلة للبطاقة.
- الزبون له الحق في ثلاث محاولات لإدخال البطاقة فبعد المحاولة الثالثة يتم احتجاز البطاقة من طرف الجهاز.

4- المقاصة الإلكترونية: لقد إنطلق طلب المقاصة الإلكترونية في الجزائر في14 جانفي 2004 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2004 وفي نهاية مارس 2005 تم إمضاء العقد مع مجموعة ATOS، و في 16 جوان 2005 تم تعيين الوسطاء ما بين الربط والنظام المعلوماتي للمساهمين [البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية وبنك الجزائر] وهذا حسب المعلومات المقدمة من طرف "CPI ". Centre de Pré compensation Interbancaire وتم التنفيذ رسمياً في 16 ماي2006.

1.4 –نظام المقاصة: يعتمد نظام المقاصة على بنية نظام جديد وهو تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي .(RTGS)

2.4 –أهداف المقاصة: تتلخص فيمايلي:

- ✓ تخفيض مدة تغطية القيـم وحماية التبادلات.
- ✓ تسهيل الإجراءات وتخفيض خطر الخطأ .
- ✓ تحسين تسيير الخدمة.

3.4- مبادئ عمل نظام المقاصة الإلكترونية:

- نظام محمي ذاتياً بحدود عالية، أرصدته العادية متعددة الأطراف ومرخصة حيث في حالة التجاوز المستعمل يعلم لأخذ الاحتياطات اللازمة.
- نظام مؤمن ضد الأخطار، كالغش عن طريق الختم والرمز وضد الأخطار العملية.
- نظام واضح للمقاصة يحسب في كل يوم الأرصدة متعددة الأطراف ولكل مساهم، الأرصدة التي ترسل إلى نظام دفع المبالغ الإجمالية RTGS مسيرة من طرف بنك الجزائر للتسوية.
- يرتكز على تبادل المعاملات الإلكترونية ويلغي التبادل العادي للصكوك حتى مبلغ أعلى، مثبت من طرف لجنة ما بين البنوك ومحددة بـ5.000 دج .

4.4 - مبدأ عمل نظام RTGS: (9)

"الوكالة أ"هي BDL عين تموشنت و"الوكالة ب"BADR تمنراست يتم التعاقد بين شخص من عين تموشنت مع شخص من تمنراست والصفقة تتم عن طريق الشيك.

يذهب الزبون (عين تموشنت)إلى الوكالة(أ)مع الشيك الذي يحمل مبلغ كبير و يعطيه للمكلف بعمليات التحويل فيقوم هذا الأخير بمسح الشيك عن طريق جهاز السكانير فتذهب صور الشيك +المعلومة إلى البنك المركزي الجزائري أي المتواجد في الجزائر العاصمة ثم تذهب المعلومة أوتوماتيكياً إلى المركز الرئيسي لكل الوكالات أو ما يسمى la plate Forme فتذهب المعلومة إلى BDL الرئيسية وهذه الأخيرة تقوم بإرسال رسالة آلية على BADR الرئيسية هنا تقوم البدر بمعاينة المعلومة الخاصة بزبونها كرقم حسابه ومبلغه ورصيده ثم تقوم بصرف الشيك آلياً من BADR بتمنراست وتقوم بترصيد العملية ثم تشعر الوكالة الرئيسية لـBDL بأنها تستطيع أن تصرف الشيك لصالح زبونها (أ).وتتم هذه العملية في مدة أقصاها 72 ساعة.

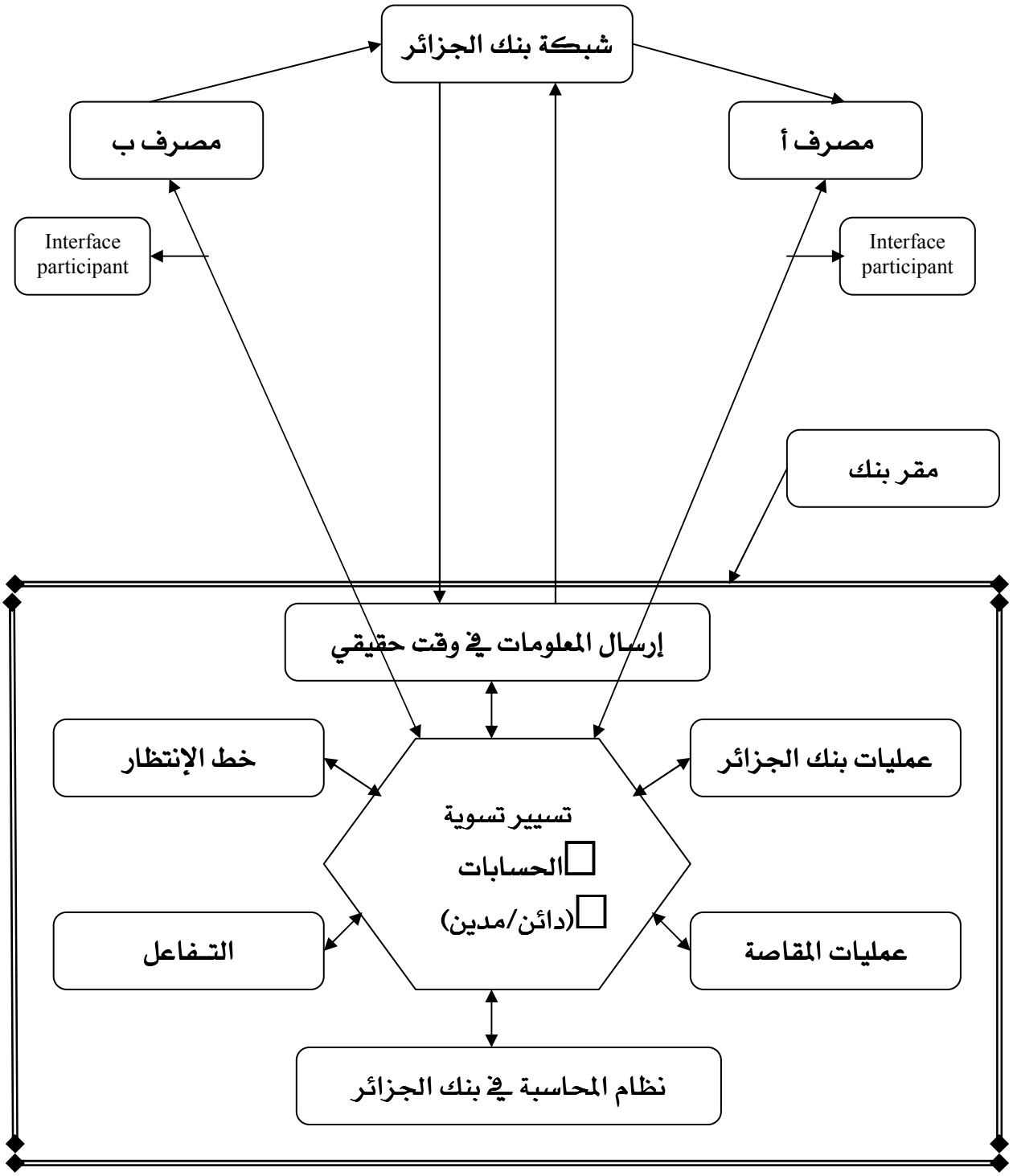

الشكل(02): تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي(10).

3/ إشكالية اعتماد الصرف الإلكتروني في الجزائر.

لم يلقى نظام الصرف الالكتروني النجاح والإقبال المتوقع في الجزائر، باعتبار أن الجهاز البنكي الجزائري يعرف تأخراً مهماً فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات ومشاكل أخرى أهمها(11):

- ✓ انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث بالإعلام الآلي و الاتصال .
- ✓ قلة الإطارات والمستخدمين المتخصصين في هذا الميدان.
- ✓ عدم وجود الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الإلكتروني.
- ✓ نظام امن المعلومات غير فعال في بلادنا يعني أن الوسائل والتقنيات التأمينية ضعيفة تستلزم التحكم الفعال فيها .
- ✓ عدم وجود تواصل إلكتروني بين البنوك الجزائرية حيث هذا الأخير يسمح بتأسيس ارتباط مختلف البنوك مما ينتج عنه سهولة تحويل و انتقال رؤوس الأموال.
- ✓ إن قاعدة تأسيس البنك الإلكتروني تتطلب مجموعة تجهيزات، وكذا نظام إعلامي وشبكة اتصال فعالة.

الخاتمة :

إن البنك الإلكتروني هو بنك العصر في الواقع فهو يقدم فوائد و مزايا هائلة للعميل، ومع ذلك تطرح هذه الخدمة المالية مشاكل جديدة للسلطات الوطنية من خلال التنظيم ومراقبة هذا النظام المالي وكذا بالنسبة لصناعة وتطبيق سياسة الاقتصاد الكلي، وبجملة هذه الأسباب تبقي الجزائر بعيدة كل البعد عن تبني الأسلوب الجديد في النظام البنكي بالمستوى المطلوب بالرغم من مزاياه المتعددة ولكن تبقى المنظومة المصرفية الجزائرية دوماً جاهدة لتحقيق ذلك.

إن اعتماد الصرف الإلكتروني لا يجب أن يكون مشروع من منظور جزئي أي من منظور مصرف واحد أو مجموعة محدودة، بل يجب أن تطبق الفكرة على مستوى النظام المصرفي في الجزائر ككل، ولهذا يجب أن يدعم هذا المشروع من طرف الدولة من خلال(12):

- المساهمة في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وذلك في إطار الإنعاش الاقتصادي.
- المساهمة في مجال البحث والتطوير وذلك في إطار المخطط الوطني للبحث والتطوير.

قائمة المراجع المعتمدة:

باللغة العربية والأجنبية:

[1]- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، بن عكنون الجزائر، 2001، ص31.

[2]- أحمد أبو الفتوح ناقة " النقود والبنوك والأسواق المالية" ، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص05.

[3]- شاكر القزويني، " محاضرات في الاقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 110.

[4] -FRANCIS Marlin, « stratégie de communication », paris, deuxième éditions D'organisation 2001, page 24-25.

5- MASTAPFA hechem herif, « La monnaie électronique », édition roolles, Paris ,2000, p85-86.

[6]- محمد توفيق، "بطاقات الإئتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها"، دار أمين للنشر، الجزائر، 2001 ص54 .

[7]- د عبد الوهاب أبو سليمان، " البطاقات البنكية"، دار القلم ،دمشق، 1998، ص 34 .

[8]- د.سحنون محمود، "مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق"2002، المملكة الأردنية، 2004، ص154.

[9]-Abdelkrim sade,le system bancaire, « la nouvelle réglementation », Alger ,2004, p59-60.

[10]- Hadj arab abdlhamid, Projet système de payement, RTGS, média bank n°67 Août, sep 2003 ,12-13

11- نجار حياة، "الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية الجزائرية"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- مناقشة.مخاطر.تقنيات- جامعة جيجل ،أيام 6-7 جوان 2005.

12- رحيم حسين ،هواري معراج،"الصرف الإلكتروني كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية "، أعمال الملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات- جامعة الشلف يوم 14و15 /12/ 2004 الجزائر ص 327 .